No. 42557

Lithuania
and
Jordan

Agreement between the Government of the Republic of Lithuania and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan on the promotion and protection of investments. Amman, 13 October 2002

Entry into force: *5 May 2003 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, English and Lithuanian*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Lithuania, 5 April 2006*

Lituanie
et
Jordanie

Accord entre le Gouvernement de la République de Lituanie et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie relatif à la promotion et à la protection des investissements. Amman, 13 octobre 2002

Entrée en vigueur : *5 mai 2003 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et lituanien*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Lituanie, 5 avril 2006*

المادة (١٣)
تعديلات

يمكن تعديل أحكام هذه الاتفاقية من تاريخ دخولها حيز التنفيذ أو أي وقت يلي ذلك، وذلك بالطريقة التي يتفق عليها كتابياً بين الطرفين المتعاقدين. تدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ من تاريخ إبلاغ الطرفين المتعاقدين بعضهما بأن إجراءاتهما الداخلية لدخولها حيز التنفيذ قد استكملت.

المادة (١٤)
دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها وانهاؤها

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من التاريخ الذي يبلغ فيه الطرفين المتعاقدين بعضهما خطياً بأن إجراءاتهما القانونية الداخلية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قد استكملت.

٢- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (١٥) خمسة عشر سنة. وتبقى نافذة بعد ذلك إلى حين انتهاء فترة (١٢) اثنا عشر شهراً من تاريخ إعطاء احد الطرفين المتعاقدين إخطاراً كتابيا بإنهائها للآخر.

٣- فيما يتعلق بالاستثمارات التي أقيمت قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، تستمر أحكام المواد من (١) إلى (١٢) سارية المفعول لمدة (١٠) عشر سنوات أخرى من ذلك التاريخ.

حررت في عمان في ٢٠١٢/١٠/٢٣ من نسختين أصليتين، باللغات اللتوانية، العربية والإنجليزية. وفي حال الالتباس في التراجم يعتمد النص باللغة الإنجليزية.

عن حكومة
جمهورية ليتوانيا

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

المادة (١٠)
الأحكام الأكثر أفضلية

إذا خول القانون المحلي لأي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماته وفقاً للقانون الدولي، القائمة حاليا أو التي ستقام مستقبلاً، استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إلى معاملة أكثر أفضلية من تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، فإن هذه المعاملة يجب أن تسود.

المادة (١١)
المشاورات

على الطرف المتعاقد، وفي حال تسلمه طلب من الطرف المتعاقد الآخر، أن يوافق فوراً على عقد مشاورات حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة (١٢)
تطبيق الاتفاقية

١- تطبق أحكام هذه الاتفاقية على استثمارات مستثمري احد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمقامة وفقاً لقوانينه وأنظمته سواء قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ، بيد أنها لا تطبق على أي نزاع متعلق باستثمار نشأ أو كان من الممكن أن ينشأ، أو على أي مطالبة سويت قبل دخولها حيز التنفيذ.

٢- لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الأمور المتعلقة بملكية، استعمال، استغلال، أو التصرف بالأراضي. تنظم هذه الأمور بموجب قوانين وانظمه كل من الطرفين المتعاقدين السارية المفعول.

٤- يحظر على الطرفين المتعاقدين الادعاء كدفاع بان تعويض قد دفع أو سيدفع بموجب ضمان أو عقد تأمين عن كل أو جزء من الضرر.

المادة (٩)
تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١- تسوى أي نزاعات تنشا بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية إن أمكن، من خلال القنوات الدبلوماسية.

٢- إذا تعذر التوصل إلى اتفاق خلال ستة اشهر بعد بدء النزاع بين الطرفين المتعاقدين فيقدم النزاع بناء على طلب أي منهما إلى هيئة تحكيم خاصة.

٣- تشكل هيئة التحكيم هذه ولكل حالة على حدا بالطريقة التالية: يعين كل طرف متعاقد محكم واحد وذلك خلال شهرين من تاريخ تسلم أي منهما طلب التحكيم من الطرف المتعاقد الآخر. يعين هذين المحكمين معاً وخلال فترة شهرين إضافية محكماً ثالثاً مواطناً لدولة ثالثة. يعين المحكم الثالث رئيساً لهيئة التحكيم بعد موافقة الطرفين المتعاقدين.

٤- إذا لم تشكل هيئة التحكيم خلال الفترات المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة، فلأي من الطرفين المتعاقدين، وفي حال غياب أي اتفاق أخر، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة. إذا كان الرئيس مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة فيدعى نائب الرئيس للقيام بالتعيينات اللازمة. وإذا كان نائب الرئيس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه كذلك القيام بهذه المهمة فيدعى عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأقدمية والذي لا يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة.

٥- تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والقانون الدولي. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات. ويكون القرار نهائياً وملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

٦- يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نفقات عضوه في هيئة التحكيم وتمثيله في إجراءات التحكيم، تقسم نفقات الرئيس وبقية النفقات بالتساوي بين الطرفين المتعاقدين. مع ذلك فلهيئة التحكيم أن تقضي بأن يتحمل احد الطرفين المتعاقدين نسبة اكبر من النفقات ويكون هذا القرار ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

المادة (٧)
الحلول

١- إذا دفع احد الطرفين المتعاقدين أو أية وكالة معينة من قبلة مبلغاً من المال بموجب ضمان أو عقد تأمين تم منحه بشأن استثمار في إقليم الطرف المتعاقد الأخر (الطرف المتعاقد الثاني) فعلى الطرف المتعاقد الثاني الاعتراف:

أ- بانتقال كافة حقوق والتزامات ومطالبات الطرف الذي تم تعويضه إلى الطرف المتعاقد الأول وذلك بموجب القانون أو الاتفاق القانوني، و

ب-بحق الطرف المتعاقد الأول أن يمارس بموجب الحلول هذه الحقوق والالتزامات ويطبق هذه المطالبات إلى ذات المدى كالطرف الذي تم تعويضه.

المادة (٨)
تسوية المنازعات بين طرف متعاقد
ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

١- يجب أن تسوى النزاعات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر والمتعلقة باستثمار الأخير في إقليم الأول وديا، أن أمكن. وفي حال النزاع يجب أن يخطر المستثمر الطرف المتعاقد الذي أقيم في إقليمه الاستثمار كتابياً، متضمناً ذلك معلومات مفصلة من قبله.

٢- إذا تعذر تسوية النزاع وديا خلال ستة اشهر من تاريخ الإخطار الكتابي المذكور في الفقرة (١)، فيقدم النزاع بطلب أي من الطرفين، وباختيار المستثمر إلى:

- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) المنشأ بموجب معاهدة تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والمعروضة للتوقيع في واشنطن بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٨ وذلك للتوفيق أو التحكيم بموجب قواعد إجراءات تحكيم المركز إذا كان كلا الطرفين المتعاقدين منضمين للمعاهدة، أو إلى
- هيئة تحيكم تنشا خصيصاً لهذا الغرض، وفقاً لقواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL). لطرفي النزاع الاتفاق خطياً على تعديل هذه القواعد.

٣- يكون قرار التحكيم نهائي وملزم لطرفي النزاع. على كل طرف متعاقد أن ينفذ وبدون تأخير مثل هذا القرار وان يسهل التطبيق الفعال لمثل هذا القرار في إقليمه.

أ- مصادرة استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الأخير، أو
ب-تدمير استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الأخير والتي لم تقتضيها ضرورة الموقف.
تعويض أو إعادة للحال إلى ما كان عليه، والذي في كلتا الحالتين يجب أن يكون فوري، كاف وفعال.

المادة (٦)
الحوالات

١- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الأخر التحويل الحر للدفعات المرتبطة باستثمار وذلك من والى إقليمه، ويشمل ذلك على سبيل الذكر لا الحصر:
أ- راس المال الأساسي والمبالغ الإضافية لزيادة وتوسيع الاستثمار،
ب-العوائد،
ج- العوائد الناجمة عن البيع الكلي أو الجزئي للاستثمار،
د- أموال إعادة دفع القروض المتصلة مباشرة بالاستثمار،
ه- التعويض المقرر بموجب المواد ٤ و ٥،
و- عوائد العاملين من الخارج فيما يتصل باستثمار في إقليمه،
ز- الدفعات الناجمة عن تسوية نزاعات الاستثمار.

٢- يجب أن تتم الحوالات بالعملة القابلة للصرف التي أقيم بها الاستثمار الأصلي أو أي عملة أخرى إذا وافق على ذلك المستثمر، وبسعر صرف السوق السائد بتاريخ التحويل، كما يجب أن تدفع بدون تأخير غير مبرر.

٣- يمنح الطرفين المتعاقدين الحوالات المشار إليها في الفقرتين (١)، (٢) من هذه المادة معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة للحوالات المرتبطة بالاستثمارات المقامة من قبل مستثمري أي دولة ثالثة.

٤- مع عدم الإجحاف بالإحكام السابقة لهذه المادة، لأي من الطرفين المتعاقدين المحافظة على تطبيق مناسب، غير تمييزي وحسن النية للإجراءات المتعلقة بالضرائب، حماية حقوق الدائنين أو ضمان المطابقة مع القوانين والأنظمة الأخر:

المادة الرابعة
نزع الملكية (التأميم)

١- يحظر على الطرفين المتعاقدين نزع ملكية أو تأميم استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر أو اتخاذ أي إجراء ذات اثر مماثل (والمشار اليها فيما بعد بـ" نزع الملكية") ما لم:

أ- يكون نزع الملكية هذا للمنفعة العامة وان يتم تطبيق الإجراءات القانونية،
ب-يتم نزع الملكية هذا بدون تمييز،
ج-يمنح تعويض فوري، مناسب وفعال.

٢- يجب أن يكون التعويض المذكور في النقطة (ج) من الفقرة (١) من هذه المادة مساوياً للقيمة السوقية للاستثمار المنزوع ملكيته قبل حدوث التأميم مباشرة أو قبل ذيوع خبره، ايهما اسبق، كما ويجب أن يدفع بدون تأخير غير مبرر. يجب أن يشمل التعويض فائدة محسوبة على أساس سعر الصرف (LIBOR) وذلك من تاريخ نزع الملكية.

٣- للمستثمرين الذين تم نزع ملكية أصولهم، وبدون الإجحاف بحقوقهم المقررة بموجب المادة (٨) من هذه الاتفاقية، الحق بمراجعة فورية لقضيتهم من قبل الجهات القضائية المناسبة أو سلطات مختصة ومستقلة أخرى للطرف المتعاقد النازع للملكية وذلك لتحديد مدى مطابقة نزع الملكية والتعويض الناجم عنه لمبادىء هذه المادة ولقوانين الطرف المتعاقد النازع للملكية.

المادة الخامسة
التعويض عن الخسائر

١- يمنح مستثمرو طرف متعاقد الذين لحق بهم خسائر متعلقة باستثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ناجمة عن حرب، حالة طوارىء وطنية، اضطراب، شغب أو أي أحداث أخرى مشابهة، معاملة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة، ايهما أكثر أفضلية. يدفع التعويض الناجم بدون تأخير غير مبرر ويكون قابلاً للتحويل بحرية.

٢- مع عدم الإجحاف بالفقرة (١) من هذه المادة يمنح مستثمرو احد الطرفين المتعاقدين والذين، في الحالات المشار إليها في تلك الفقرة، لحق بهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الأخر ناجمة عن:

٤- يعني مصطلح "إقليم" بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين، الأراضي التي تقع تحت سيادة الطرف المتعاقد والمناطق الأخرى التي يمارس عليها حقوق سيادة أو ولاية وفقاً للقانون الدولي.

٥- يعني مصطلح "الطرف المتعاقد" كذلك جمهورية ليتوانيا أو المملكة الأردنية الهاشمية حسبما يقتضي النص.

المادة الثانية
تشجيع الاستثمارات

يشجع كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإقامة استثمارات في إقليمه كما يجب أن يجيز هذه الاستثمارات وفقاً لقوانينه وأنظمته.

المادة الثالثة
حماية ومعاملة الاستثمارات

١- يضمن كل طرف متعاقد وفي جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفه للاستثمارات المقامة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الأخر، بالإضافة إلى ضمان الحماية والأمان الكاملان لها.

٢- يحظر على الطرفين المتعاقدين التأثير بوسائل تعسفية أو تمييزية على إدارة، استعمال، التمتع أو التصرف باستثمارات مقامة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الأخر.

٣- يمنح كل طرف متعاقد الاستثمارات المقامة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الأخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة للاستثمارات المقامة من قبل مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة، ايهما أكثر أفضلية.

٤- يجب ألا تفسر أحكام هذه الاتفاقية بأنها تلزم احد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الأخر ميزة أي معاملة، تفضيل أو امتياز يمنح لمستثمري أي دولة ثالثة بموجب:

أ- أي اتحاد جمركي قائم أو مستقبلي، سوق مشتركة، منطقة تجارة حرة، أشكال أخرى من التعاون الاقتصادي الإقليمي أو ترتيبات دولية مشابهة يكون احد الطرفين المتعاقدين طرف فيها أو قد يصبح كذلك،

ب-أي اتفاقية حالية أو مستقبلية متعلقة بمنع الازدواج الضريبي أو أي ترتيب آخر متعلق بالضرائب.

المـــــادة الأولى
تعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

١- يشمل مصطلح "استثمار" كافة أنواع الأصول المستثمرة من قبل مستثمر من طرف متعاقـد في إقليم الطرف المتعاقد الأخر، على أن يقام الاستثمار وفقـاً لقـوانين وأنظمـة الطـرف المتعاقد الأخر، ويشمل على سبيل الذكر وليس الحصر:

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك حقوق الملكية الأخرى مثل الرهونات العينية والعقارية، الامتيازات، الكفالات والحقوق المشابهة،
ب-الأسهم والسندات وغيرها من أشكال المشاركة في الشركات،
ج- المطالبات المالية أو المطالبات في أي أداء له قيمة مالية،
د- حقوق الملكية الفكرية، كما هي معرفة في الاتفاقيات متعددة الأطراف المبرمة تحت مظلة المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكريـة، علـى أن يكـون كـلا الطـرفين المتعاقدين أطراف فيها، وتشمل على سبيل الذكر وليس الحصر، حقـوق المؤلـف والحقوق المجاورة، حقوق الملكية الصناعية، العلامات التجارية، براءات الاختراع، النماذج الصناعية، العمليات التقنية، أصناف النباتات الجديـدة، المعرفـة الحرفيـة، الأسرار التجارية، الأسماء التجارية، والسمعة الحسنة،
ه- أي حق لإدارة نشاطات اقتصادية مقرر بموجب القانون أو العقد ويشمل امتيـازات البحث عن واستخراج واستغلال المصادر الطبيعية.

إن أي تعديل في الشكل الذي تم فيه استثمار الأصـول يجـب أن لا يـؤثر علـى كيانهـا كاستثمار، على أن يتم هذا التعديل وفقاً لقانون البلد المضيف.

٢- يعني مصطلح "مستثمر" فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين:

أ- الأشخاص الطبيعيون مواطنو طرف متعاقد أو يقيمون فيه بصفه دائمة وفقاً لقانونه،
ب-أي كيان أنشأ وفقاً لقانون ذلك الطرف المتعاقد.

٣- يعني مصطلح " العوائد" كافة الأموال التي تجنى من استثمار، وتشمل على وجـه الـذكر لا الحصر، الأرباح، أرباح راس المال، الفوائد، العوائد، الإتاوات والرسوم.
يجب أن تمنح عوائد الاستثمار وإعادة الاستثمار ذات الحماية والمعاملة الممنوحة للاستثمار.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية
بين
حكومة جمهورية ليتوانيا
و
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
حول
تشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة جمهورية ليتوانيا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية المشار إليهما فيما بعدَ بـــ "الطرفين المتعاقدين"؛

رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما وفقاً لشروط مناسبة ومتبادلة،

عزماً منهما على خلق ظروف تفضيلية لاستثمارات مستثمري طـرف متعاقـد فـي اقلـيم الطرف المتعاقد الآخر،

إدراكا منهما أن التشجيع والحماية لمثل هذه الاستثمارات سيحفز مبادرات الأعمال الخاصـة وسيزيد من الرخاء الاقتصادي لكلا البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي:

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF LITHUANIA AND THE GOVERNMENT OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN ON THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Lithuania and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Desiring to intensify economic cooperation between them on mutually advantageous conditions,

Determined to create favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognising that the promotion and protection of such investments will stimulate the private business initiative and increase the prosperity of both countries,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investment" shall comprise every kind of asset, invested by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, provided that the investment has been made in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party, and shall include in particular, though not exclusively:

a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens and pledges, and similar rights;

b) shares, bonds and other forms of participation in an enterprise;

c) claims to money or to any performance having a financial value;

d) intellectual property rights, as defined in the multilateral agreements concluded under the auspices of the World Intellectual Property Organization, in as far as both Contracting Parties are parties to them, including, but not limited to, copyrights and neighbouring rights, industrial property rights, trademarks, patents, industrial designs and technical processes, rights in plants varieties, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;

e) any right to conduct economic activities conferred by law or under contract, including concessions to search for, extract and exploit natural resources.

Any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their character as investment, provided such an alteration is made in accordance with the host country's law.

2. The term "investor" shall mean in respect of either Contracting Party:

a) natural persons who are nationals of or who are permanently residing in that Contracting Party according to its law;

b) any entity constituted under the law of that Contracting Party.

3. The term "returns" shall mean all amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, capital gains, interest, dividends, royalties and fees.

Returns from investment and from re-investment shall be given the same protection and treatment as investment.

4. The term "territory" shall mean in respect of either Contracting Party the territory under its sovereignty and other areas over which the Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

5. The term "Contracting Party" shall also mean the Republic of Lithuania or the Hashemite Kingdom of Jordan as the context requires.

Article 2. Promotion of Investment

Each Contracting Party shall encourage investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

Article 3. Protection and Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall at all times ensure fair and equitable treatment of the investments made by investors of the other Contracting Party as well as their full security and protection.

2. Neither Contracting Party shall by arbitrary or discriminatory measures impair the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments made by investors of the other Contracting Party.

3. Each Contracting Party shall accord to the investments made by investors of the other Contracting Party treatment no less favourable than that accorded to the investments made by its own investors or investors of any third state, whichever is more favourable.

4. The provisions of this Agreement shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege accorded to the investors of any third state by virtue of:

a) any existing or future customs union, common market, free trade area, other forms of regional economic cooperation or similar international arrangements to which either Contracting Party is or may become a party;

b) any existing or future agreements relating to avoidance of double taxation or any other arrangement relating to taxation.

Article 4. Expropriation

1. Neither Contracting Party shall expropriate, nationalise or take measures having equivalent effect (hereinafter referred to as "expropriation") against investments of investors of the other Contracting Party, unless:

a) such expropriation is in the public interest and legal procedure is applied;

b) such expropriation is carried out without discrimination;

c) prompt, adequate and effective compensation is given.

2. The compensation mentioned in point (c) of the paragraph (1) of this Article shall be equivalent to the market value of the expropriated investment immediately before the expropriation occurred or the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, and shall be paid without undue delay. The compensation shall include interest calculated on the LEBOR basis from the date of expropriation.

3. Investors, whose assets are being expropriated shall, without prejudice to their rights under Article 8 of this Agreement, have a right to prompt review by the appropriate judicial or another competent and independent authorities of the expropriating Contracting Party of its case to determine whether such expropriation, and any compensation thereof conforms to the principles of this Article and the laws of the expropriating Contracting Party.

Article 5. Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party who suffer losses relating to their investments in the territory of the other Contracting Party due to war, a state of national emergency, insurrection, riot or other similar events, shall be accorded by the latter Contracting Party, treatment no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third state, whichever is more favourable. Any resulting compensation shall be paid without undue delay and shall be freely transferable.

2. Notwithstanding paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

a) requisitioning of their investments or part thereof by the latter's forces or authorities, or

b) destruction of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective.

Article 6. Transfers

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party free transfer into and out of its territory of payments in connection with an investment, in particular, though not exclusively:

a) the initial capital and additional amounts for the maintenance or extension of the investment;

b) returns;

c) the proceeds from total or partial liquidation of the investment;

d) funds in repayment of loans directly related to the investment;

e) compensation provided for in Articles 4 and 5;

f) the earnings of personnel engaged from abroad in connection with an investment in its territory;

g) payments arising out of the settlement of an investment dispute.

2. Transfers shall be made in the convertible currency in which the original investment was made or in any other currency if so agreed by the investor, at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer, and effected without undue delay.

3. The Contracting Parties shall accord to the transfers referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article treatment no less favourable than that accorded to transfers in connection with investments made by investors of any third state.

4. Notwithstanding the foregoing provisions of this Article, either Contracting Party maintain equitable, non-discriminatory and good faith application of measures, relating to taxation, protection of rights of creditors or ensuring compliance with other laws and regulations.

Article 7. Subrogation

1. If one Contracting Party or its designated agency makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party ("the second Contracting Party"), the second Contracting Party shall recognise:

a) the assignment to the first Contracting Party by law or by legal transaction of all the rights, obligations and claims of the party indemnified, and

b) that the first Contracting Party is entitled to exercise such rights and obligations and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the party indemnified.

Article 8. Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

1. Disputes between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party relating to an investment of the latter in the territory of the former shall, if possible, be settled amicably. In an event of dispute the Contracting Party in whose territory the investment was made shall be notified in writing, including detailed information, by the investor.

2. If such dispute cannot be settled amicably within six months from the date of the written notification provided in paragraph 1, the dispute, at the request of either party and at the choice of investor, shall be submitted to:

- the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) established under the Convention on the Settlement of Investment Disputes Between States and Nationals of Other States, opened for signature at Washington DC on 18 March 1965, for conciliation or arbitration under ICSID Rules of Procedure for Arbitration Proceedings if both of the Contracting Parties have acceded to the Convention; or to

- an ad hoc arbitral tribunal, established in accordance with the Arbitration Rules of United Nations Commission on International Trade Law (UNClTRAL). The parties to the dispute may agree in writing to modify those Rules.

3. The awards of arbitration shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out without delay any such award and shall provide for the effective enforcement of such awards in its territory.

4. Neither Contracting Party shall assert as a defence that indemnification or other compensation for all or part of the alleged damage has been perceived or will be received pursuant to an indemnity, guarantee or insurance contract.

Article 9. Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled through the diplomatic channels.

2. If the Contracting Parties cannot reach an agreement within six months after the beginning of the dispute between themselves, the latter shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal.

3. Such an arbitral tribunal shall be constituted for each case in the following way: Within two months from the date on which either Contracting Party receives from the other Contracting Party a request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. These two arbitrators shall together, within a further two month period, select a third arbitrator who is a national of a third state. The third arbitrator, once approved by the two Contracting Parties, shall be appointed as Chairman of the arbitral tribunal.

4. If the arbitral tribunal has not been constituted within the periods specified in paragraph 3 of this Article, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party, or is otherwise prevented from discharging this function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral tribunal shall determine its own procedure subject to the provisions of this Agreement and international law. The arbitral tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. The decisions shall be final and binding upon each Contracting Party.

6. Each Contracting Party shall bear the costs of its own member of the arbitral tribunal and of its representation in the arbitration proceedings, the costs of the Chairman and

remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitral tribunal may, however, decide that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties and such award shall be binding on both Contracting Parties.

Article 10. More Favourable Provisions

If the domestic law of either Contracting Party or obligations under international law, existing at present or established hereafter, entitle investments by investors of the other Contracting Party to treatment more favourable than that provided by this Agreement, such treatment shall prevail.

Article 11. Consultations

Upon request by either Contracting Party, the other Contracting Party shall agree promptly to hold consultations on the interpretation or application of this Agreement.

Article 12. Application of the Agreement

1. This Agreement shall apply to the investments made in the territory of one of the Contracting Parties in accordance with its laws and regulations by investors of the other Contracting Party prior to as well as after the entry into force of this Agreement, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose or could have arisen, or any claim which was settled before its entry into force.

2. This Agreement shall also not apply to the matters, related to acquisition, use, exploitation or disposition of the land. These questions are regulated by the laws and regulations in force in either Contracting Party.

Article 13. Amendments

At the time of entry into force of this Agreement or at any time thereafter the provisions of this Agreement may be amended in such a manner as may be agreed in writing between the Contracting Parties. Such amendments shall enter into force on the date when the Contracting Parties have notified each other that all their respective internal procedures for their entry into force have been completed.

Article 14. Entry into Force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force on the date when the Contracting Parties have notified each other in writing that all their respective internal legal procedures for its entry into force have been completed.

2. This Agreement shall remain in force for a period of fifteen (15) years. It shall continue to be in force thereafter until the expiration of twelve (12) months from the date on which either Contracting Party shall have given written notice of termination to the other.

3. With respect to investments made prior to the effective date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 through 12 shall remain in force for a further period of ten (10) years from such date.

Done in duplicate at Amman on 13 October 2002 in the Lithuanian, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergent interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Lithuania:

For the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan:
SALAHEDDIN AL-BASHIR

[LITHUANIAN TEXT — TEXTE LITUANIEN]

LIETUVOS RESPUBLIKOS VYRIAUSYBĖS IR JORDANIJOS HAŠIMITŲ KARALYSTĖS VYRIAUSYBĖS SUSITARIMAS DĖL INVESTICIJŲ SKATINIMO IR APSAUGOS

Lietuvos Respublikos Vyriausybė ir Jordanijos Hašimitų Karalystės Vyriausybė (toliau – Susitariančiosios Šalys),

norėdamos plėsti abipusiškai naudingą tarpusavio ekonominį bendradarbiavimą,

nusprendusios sudaryti palankias sąlygas vienos Susitariančiosios Šalies investuotojų investicijoms kitos Susitariančiosios Šalies teritorijoje,

pripažindamos, kad skatinant ir saugant tokias investicijas bus skatinama privataus verslo iniciatyva ir didės abiejų valstybių gerovė,

susitarė:

1 straipsnis
Sąvokos

Šiame Susitarime:

1. Sąvoka „investicija“ reiškia bet kurios rūšies turtą, vienos Susitariančiosios Šalies investuotojo investuotą kitos Susitariančiosios Šalies teritorijoje, kai buvo investuota laikantis tos Susitariančiosios Šalies įstatymų ir kitų teisės aktų, ir pirmiausia, bet ne išimtinai, tai yra:

a) kilnojamasis bei nekilnojamasis turtas ir bet kurios kitos *in rem* teisės, tokios kaip hipoteka, teisė į skolininko turtą ir įkeitimas bei panašios teisės;

b) akcijos, obligacijos ir kitos dalyvavimo įmonėje formos;

c) pretenzijos į pinigus arba į kurią kitą finansinę vertę turinčią veiklą;

d) intelektinės nuosavybės teisės, kaip jos apibrėžiamos remiant Pasaulio intelektinės nuosavybės organizacijai sudarytuose daugiašaliuose susitarimuose, kai abi Susitariančiosios Šalys yra tų susitarimų šalys, įskaitant autorių ir gretutines teises, pramoninės nuosavybės teises, prekių ženklus, patentus, pramoninio dizaino ir techninių procesų teises, augalų veislių nuosavybės teises, komercinę patirtį, komercines paslaptis, prekių vardus ir dalykinę reputaciją;

e) bet kokios įstatymais ir sutartimi suteiktos teisės vykdyti ekonominę veiklą, įskaitant gamtos išteklių paieškos, gavybos ir naudojimo koncesijas.

Kad ir koks būtų investuoto turto formos pakeitimas, investicijos pobūdis nesikeičia, jeigu pakeitimas padarytas vadovaujantis priimančiosios šalies teisės aktais.

2. Sąvoka „investuotojas" Susitariančiajai Šaliai reiškia:

a) *fizinius asmenis, turinčius tos Susitariančiosios Šalies pilietybę ar nuolat* gyvenančius tos Susitariančiosios Šalies teritorijoje pagal jos teisės aktus;

b) bet kurį subjektą, įkurtą vadovaujantis tos Susitariančiosios Šalies teisės aktais.

3. Sąvoka „pajamos" reiškia visas iš investicijų gautas sumas, ir pirmiausia, bet ne išimtinai, tai yra: pelnas, pajamos iš kapitalo padidėjimo, palūkanos, dividendai, honorarai ir mokesčiai.

Pajamoms iš investicijų ir pakartotinių investicijų taikoma tokia pat apsauga ir toks pat režimas kaip ir investicijoms.

4. Sąvoka „teritorija" Susitariančiajai Šaliai reiškia jos suverenią teritoriją ir kitus plotus, kuriuose ta Susitariančioji Šalis įgyvendina suverenias teises ar turi jurisdikciją pagal tarptautinę teisę.

5. Sąvoka „Susitariančioji Šalis" taip pat reiškia ir Lietuvos Respubliką arba Jordanijos Hašemitų Karalystę, jei to reikalaujama pagal kontekstą.

2 straipsnis
Investicijų skatinimas

Viena Susitariančioji Šalis skatina kitos Susitariančiosios Šalies investuotojus investuoti savo teritorijoje ir pagal savo įstatymus bei kitus teisės aktus priima tokias investicijas.

3 straipsnis
Investicijų apsauga ir režimas

1. Viena Susitariančioji Šalis užtikrina, kad kitos Susitariančiosios Šalies investuotojų investicijoms visuomet bus taikomas teisingas ir nešališkas režimas ir bus užtikrinta visiškas jų saugumas bei apsauga.

2. Nė viena Susitariančioji Šalis savavališkomis ar diskriminacinėmis priemonėmis netrukdo kitos Susitariančiosios Šalies investuotojams valdyti, palaikyti, naudoti investicijų, jomis naudotis arba disponuoti.

3. Viena Susitariančioji Šalis kitos Susitariančiosios Šalies investuotojų investicijoms taiko ne mažiau palankų režimą negu tas, kurį ji taiko savo ar bet kurios trečiosios valstybės investuotojų investicijoms, atsižvelgdama į tai, kuris režimas palankesnis.

4. Šio Susitarimo nuostatos neturi būti aiškinamos taip, kad įpareigotų vieną Susitariančiąją Šalį kitos Susitariančiosios Šalies investuotojams taikyti palankesnį režimą, lengvatas ar

privilegijas, kuriuos pirmoji Susitariančioji Šalis gali taikyti trečiosios valstybės investuotojams dėl:

a) esamo ar būsimo dalyvavimo muitų sąjungoje, bendrojoje rinkoje, laisvosios prekybos zonoje, kitokių formų regioniniame ekonominiame bendradarbiavime ar pagal panašius tarptautinius susitarimus, kurių šalis yra arba gali būti Susitariančioji Šalis;

b) esamų ar būsimų susitarimų dėl dvigubo apmokestinimo išvengimo arba dėl kitų su apmokestinimu susijusių susitarimų.

4 straipsnis
Ekspropriacija

1. Nė viena Susitariančioji Šalis savo teritorijoje neeksproprijuoja, nenacionalizuoja kitos Susitariančiosios Šalies investuotojų investicijų ir joms netaiko priemonių, sukeliančių panašias pasekmes (toliau – ekspropriacija), išskyrus atvejus, kai:

a) tokia ekspropriacija vykdoma įstatymų nustatyta tvarka visuomenės poreikiams;

b) tokia ekspropriacija vykdoma nediskriminaciniu pagrindu;

c) yra išmokama neatidėliotina, adekvati ir veiksminga kompensacija.

2. Kompensacija, minima šio straipsnio 1 dalies c punkte, atitinka eksproprijuotų investicijų rinkos vertę, buvusią prieš pat ekspropriaciją arba prieš tai, kai apie numatomą ekspropriaciją tapo viešai žinoma, atsižvelgiant į tai, kas įvyko anksčiau. Tokia kompensacija išmokama nepagrįstai neatidėliojant ir į ją įskaičiuojamos palūkanos, skaičiuojamos nuo ekspropriacijos dienos pagal Londono bankų biržos kursą (LIBOR).

3. Investuotojai, kurių turtas eksproprijuojamas, nepažeidžiant šio Susitarimo 8 straipsnyje numatytų jų teisių, turi teisę reikalauti, kad eksproprijuojančios Susitariančiosios Šalies teisminės arba kitos kompetentingos ir nepriklausomos institucijos nedelsdamos išnagrinėtų jų bylą ir nustatytų, ar tokia ekspropriacija ir su ja susijusi kompensacija atitinka šio straipsnio principus bei eksproprijuojančios Susitariančiosios Šalies įstatymus.

5 straipsnis
Nuostolių kompensavimas

1. Vienos Susitariančiosios Šalies investuotojams, kurių investicijoms kitos Susitariančiosios Šalies teritorijoje padaroma žala dėl karo, nepaprastosios padėties paskelbimo, sukilimo, maišto ar kitų panašių įvykių, pastaroji Susitariančioji Šalis taiko ne mažiau palankų režimą negu tas, kurį ta Susitariančioji Šalis taiko savo arba bet kurios trečiosios valstybės investuotojams, atsižvelgdama į tai, kuris režimas palankesnis. Bet kokia su tuo susijusi kompensacija išmokama neatidėliojant ir pervedama be jokių kliūčių.

2. Nepaisant šio straipsnio 1 dalies, vienos Susitariančiosios Šalies investuotojams, kurie kokiu nors toje straipsnio dalyje numatytu atveju kitos Susitariančiosios Šalies teritorijoje patiria nuostolių dėl:

a) visiškos ar dalinės jų investicijų rekvizicijos, kurią atliko pastarosios Susitariančiosios Šalies karinės pajėgos arba valdžios institucijos, arba

b) visiško ar dalinio jų investicijų sunaikinimo, kurį pastarosios Susitariančiosios Šalies karinės pajėgos arba valdžios institucijos įvykdė, kai tai nebuvo būtina,

suteikiama restitucija arba išmokama neatidėliotina, adekvati ir veiksminga kompensacija.

6 straipsnis
Pervedimai

1. Viena Susitariančioji Šalis kitos Susitariančiosios Šalies investuotojams garantuoja, kad su investicijomis susijusios lėšos bus be jokių kliūčių pervedamos į jos teritoriją ir iš jos teritorijos, ir pirmiausia, bet ne išimtinai:

a) pradinio kapitalo sumos ir papildomos sumos investicijoms palaikyti arba plėsti;

b) pajamos;

c) įplaukos, gautos visiškai ar iš dalies likvidavus investicijas;

d) lėšos, skirtos su investicija tiesiogiai susijusioms paskoloms apmokėti;

e) kompensacijos, suteiktos pagal 4 ir 5 straipsnių nuostatas;

f) darbo užmokestis užsieniečiams, kurių darbas jos teritorijoje yra susijęs su investicijomis;

g) išmokos išsprendus ginčą dėl investicijos.

2. Pervedimai atliekami konvertuojama valiuta, kuria buvo atliktos investicijos, arba, jei investuotojas sutinka, bet kuria kita valiuta pagal pervedimo dieną galiojantį valiutos keitimo rinkos kursą ir nepagrįstai neatidėliojant.

3. Susitariančiosios Šalys šio straipsnio 1 ir 2 dalyse minimiems pervedimams taiko ne mažiau palankų režimą negu tas, kurį jos taiko pervedimams, susijusiems su bet kurios trečiosios valstybės investuotojų investicijomis.

4. Abi Susitariančiosios Šalys, nepaisant ankstesnių šio straipsnio nuostatų, gali teisingai, be diskriminacijos ir sąžiningai taikyti priemones, susijusias su apmokestinimu, kreditorių teisių apsauga arba skirtas kitų įstatymų ir teisės aktų laikymuisi užtikrinti.

7 straipsnis
Subrogacija

1. Jeigu viena Susitariančioji Šalis arba jos paskirta agentūra atlygina nuostolius, apmoka pagal suteiktą garantiją ar draudimo sutartį, susijusią su kitos Susitariančiosios Šalies

(„antroji Susitariančioji Šalis“) teritorijoje esančia investicija, antroji Susitariančioji Šalis pripažįsta:

a) nuostolių atlyginimo kompensaciją gavusios šalies visų teisių, įsipareigojimų ir reikalavimų perdavimą pirmajai Susitariančiajai Šaliai pagal įstatymus arba pagal teisinį sandorį ir

b) kad pirmoji Susitariančioji Šalis subrogacijos būdu įgytomis teisėmis, įsipareigojimais ir reikalavimais naudojasi taip pat, kaip ir šalis, kuriai buvo atlyginti nuostoliai.

8 straipsnis

Vienos Susitariančiosios Šalies ir kitos Susitariančiosios Šalies investuotojo ginčų sprendimas

1. Vienos Susitariančiosios Šalies ir kitos Susitariančiosios Šalies investuotojo ginčai, susiję su pastarojo investicijomis pirmosios teritorijoje, sprendžiami, jei įmanoma, draugiškai. Investuotojas apie kilusį ginčą raštu praneša Susitariančiajai Šaliai, kurios teritorijoje atliktos investicijos, ir kartu pateikia išsamią informaciją.

2. Jei per šešis mėnesius nuo tos dienos, kai buvo gautas šio straipsnio 1 dalyje minimas rašytinis pranešimas, tokio ginčo nepavyksta draugiškai išspręsti, bet kurios šalies prašymu ir investuotojui pasirinkus ginčas perduodamas spręsti:

– Tarptautiniam investicinių ginčų sprendimo centrui (ICSID), įsteigtam pagal Konvenciją dėl valstybių ir kitų valstybių fizinių bei juridinių asmenų investicinių ginčų sprendimo, kuri buvo pateikta pasirašyti 1965 m. kovo 18 d. Vašingtone, kad jis sutaikytų ar pateiktų nagrinėti arbitraže pagal ICSID arbitražo procedūros taisykles, jeigu abi Susitariančiosios Šalys yra prisijungusios prie šios Konvencijos, arba

– *ad hoc* arbitražui, sudarytam pagal Jungtinių Tautų Tarptautinės prekybos teisės komisijos (UNCITRAL) arbitražo procedūros taisykles. Ginčo šalys gali raštu susitarti tas taisykles pakeisti.

3. Arbitražo sprendimai yra galutiniai ir ginčo šalims privalomi. Abi Susitariančiosios Šalys nedelsdamos vykdo šiuos sprendimus ir imasi priemonių, kad juos veiksmingai įgyvendintų savo teritorijoje.

4. Nė viena Susitariančioji Šalis gynybai nesirems tuo, kad visa ar dalinė kompensacija už patirtus nuostolius arba kita kompensacija buvo išmokėta ar turi būti sumokėta pagal įsipareigojimą atlyginti žalą, suteiktą garantiją arba draudimo sutartį.

9 straipsnis

Susitariančiųjų Šalių ginčų sprendimas

1. Kiekvienas Susitariančiųjų Šalių ginčas dėl šios Sutarties aiškinimo ar taikymo kiek įmanoma sprendžiamas diplomatiniais kanalais.

2. Jeigu Susitariančiosioms Šalims nepavyksta susitarti per šešis mėnesius nuo ginčo pradžios, ginčas kurios nors Susitariančiosios Šalies prašymu perduodamas nagrinėti arbitražiniam teismui.

3. Arbitražinis teismas kiekvienu atskiru atveju sudaromas taip: per du mėnesius nuo tos dienos, kai viena Susitariančioji Šalis gauna kitos Susitariančiosios Šalies pranešimą apie prašymą ginčą spręsti arbitraže, abi Susitariančiosios Šalys paskiria po vieną arbitrą. Šie du arbitrai per du mėnesius išrenka trečią arbitrą, kuris turi būti trečiosios valstybės pilietis. Abiem Susitariančiosioms Šalims pritarus, trečiasis arbitras skiriamas arbitražinio teismo pirmininku.

4. Jeigu per šio straipsnio 3 dalyje nurodytą laiką arbitražinis teismas nebuvo sudarytas ir jeigu nėra jokio kito susitarimo, bet kuri Susitariančioji Šalis gali prašyti Tarptautinio Teisingumo Teismo pirmininką atlikti reikiamus paskyrimus. Jeigu pirmininkas yra vienos iš Susitariančiųjų Šalių pilietis arba dėl kitų priežasčių negali vykdyti nurodytos funkcijos, atlikti reikalingus paskyrimus prašoma Tarptautinio Teisingumo Teismo pirmininko pavaduotojo. Jeigu pirmininko pavaduotojas yra vienos iš Susitariančiųjų Šalių pilietis arba jis taip pat negali vykdyti nurodytos funkcijos, atlikti reikalingą paskyrimą prašoma kitą pagal vyresniškumą Tarptautinio Teisingumo Teismo narį, kuris nėra vienos iš Susitariančiųjų Šalių pilietis.
5. Arbitražinis teismas, vadovaudamasis šio Susitarimo nuostatomis ir tarptautinės teisės normomis, pats nustato savo darbo tvarką. Arbitražinis teismas sprendimus priima balsų dauguma. Sprendimai yra galutiniai ir privalomi abiem Susitariančiosioms Šalims.

6. Abi Susitariančiosios Šalys apmoka išlaidas, susijusias su savo paskirto arbitražinio teismo nario veikla ir su jų atstovavimu nagrinėjant ginčą arbitraže; su arbitražo pirmininko veikla susijusias ir kitas išlaidas abi Susitariančiosios Šalys dengia po lygiai. Tačiau arbitražinis teismas gali nuspręsti, kad didesnę išlaidų dalį padengs viena Susitariančioji Šalis, ir toks sprendimas yra privalomas abiem Susitariančiosioms Šalims.

10 straipsnis
Didesnio palankumo nuostatos

Jeigu vienos Susitariančiosios Šalies vidaus teisė arba įsipareigojimai pagal tarptautinę teisę, kurie galioja dabar ar bus priimti vėliau, kitos Susitariančiosios Šalies investuotojų investicijoms suteikia palankesnį režimą negu šis Susitarimas, taikomas palankesnis režimas.

11 straipsnis
Konsultacijos

Vienos Susitariančiosios Šalies prašymu kita Susitariančioji Šalis nedelsdama sutinka surengti konsultacijas dėl šio Susitarimo aiškinimo ir taikymo.

12 straipsnis
Susitarimo taikymas

1. Šis Susitarimas taikomas toms investicijoms, kurias vienos Susitariančiosios Šalies investuotojai kitos Susitariančiosios Šalies teritorijoje pagal jos įstatymus ir kitus teisės aktus atliko ir iki šio Susitarimo įsigaliojimo, ir jam įsigaliojus, tačiau netaikoma su investicijomis susijusiems ginčams, iškilusiems ar galėjusiems kilti, arba jokioms pretenzijoms, išnagrinėtoms iki šio Susitarimo įsigaliojimo.

2. Šis Susitarimas taip pat nėra taikomas santykiams, susijusiems su žemės įsigijimu, naudojimu, eksploatavimu ir disponavimu ja. Šiuos klausimus reglamentuoja Susitariančiųjų Šalių teritorijoje galiojantys įstatymai ir kiti teisės aktai.

13 straipsnis
Pakeitimai

Šio Susitarimo įsigaliojimo metu ar bet kuriuo metu vėliau šio Susitarimo nuostatos gali būti keičiamos taip, kaip Susitariančiosios Šalys raštu susitaria. Tokie pakeitimai įsigalioja tada, kai Susitariančiosios Šalys viena kitai praneša apie visų jiems įsigalioti reikalingų vidaus procedūrų atlikimą.

14 straipsnis
Susitarimo įsigaliojimas, galiojimo laikas ir nutraukimas

1. Šis Susitarimas įsigalioja tą dieną, kai Susitariančiosios Šalys raštu viena kitai praneša apie visų šiam Susitarimui įsigalioti reikalingų vidaus teisinių procedūrų atlikimą.

2. Šis Susitarimas galioja 15 (penkiolika)metų. Šiam laikotarpiui pasibaigus, jis ir toliau galioja, kol pasibaigia 12 (dvylika) mėnesių nuo tos dienos, kai viena Susitariančioji Šalis kitai Susitariančiajai Šaliai raštu praneša apie šio Susitarimo nutraukimą.

3. Investicijoms, atliktoms iki šio Susitarimo nutraukimo dienos, dar 10 (dešimt) metų galioja šio Susitarimo 1–12 straipsnių nuostatos.

Pasirašyta Ammane 2002 m. ...kovo..... ...13 d. dviem egzemplioriais lietuvių, arabų ir anglų kalbomis, visi tekstai yra autentiški. Kilus nesutarimų dėl aiškinimo, remiamasi tekstu anglų kalba.

Lietuvos Respublikos
Vyriausybės vardu

Jordanijos Hašimitų Karalystės
Vyriausybės vardu

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE LITUANIE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République de Lituanie et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie, ci-après dénommés les "Parties contractantes";

Désireux d'intensifier la coopération économique entre eux dans des conditions mutuellement avantageuses;

Déterminés à créer des conditions favorables aux investissements effectués par les investisseurs d'une Partie contractante dans le territoire de l'autre Partie contractante;

Reconnaissant que la promotion et la protection desdits investissements stimuleront les initiatives économiques privées et renforceront la prospérité des deux pays;

Conviennent comme suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme "investissement" comprend tous les types d'actifs investis par un investisseur d'une Partie contractante dans le territoire de l'autre Partie contractante à condition que l'investissement ait été réalisé en conformité avec les lois et les règlements de l'autre Partie contractante et il inclut notamment, mais non exclusivement :

a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels que les hypothèques, droits de gages, usufruits et droits similaires;

b) les actions, obligations et autres formes de participation dans une entreprise;

c) les créances financières ou droits à toute autre forme de prestation qui présente une valeur financière;

d) les droits de propriété intellectuelle, tels que définis dans les accords multilatéraux conclus sous les auspices de l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle, dans la mesure où les deux Parties contractantes sont parties à ceux-ci, en ce compris sans limiter les droits d'auteurs et droits apparentés, les droits de propriété industrielle, les marques, les brevets, les modèles industriels et procédés techniques, les droits sur des espèces de plantes, le savoir-faire, les secrets commerciaux, les noms commerciaux et les fonds de commerce;

e) tout droit à exercer des activités économiques accordé par la loi ou aux termes d'un contrat, y compris les concessions relatives à la prospection, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

Aucun changement de la forme sous laquelle les actifs sont investis n'affecte le caractère intrinsèque de ces actifs si ce changement est effectué en conformité avec le droit du pays d'accueil.

2. Le terme "investisseur" désigne, par rapport à l'une ou l'autre des Parties contractantes :

a) les personnes physiques possédant la nationalité de cette Partie contractante ou résidant de façon permanente sur son territoire conformément à la législation de celle-ci;

b) toute entité constituée selon la législation de cette Partie contractante.

3. Le terme "rendement" s'entend des montants rapportés par un investissement et inclut notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, dividendes, intérêts, plus-values, redevances et honoraires.

Le rendement d'un investissement et d'un réinvestissement jouit d'une protection et d'un traitement identiques à l'investissement.

4. Le terme "territoire" s'entend, par rapport à l'une ou l'autre des Parties contractantes, du territoire sous sa souveraineté et des autres zones sur lesquelles la Partie contractante exerce des droits souverains ou une compétence conformément au droit international.

5. Le terme "Partie contractante" désigne également la République de Lituanie ou le Royaume hachémite de Jordanie selon le contexte.

Article 2. Promotion des investissements

Chaque Partie contractante incite les investisseurs de l'autre Partie contractante à effectuer des investissements dans son territoire et admet lesdits investissements au bénéfice des dispositions de ses lois et règlements.

Article 3. Protection et traitement des investissements

1. Chaque Partie contractante garantit en tout temps le traitement juste et équitable des investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante, ainsi que leur sécurité et leur protection totales.

2. Nulle Partie contractante ne gêne, par des mesures injustifiées ou discriminatoires, la gestion, l'entretien, l'emploi, la jouissance ou la cession des investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

3. Chaque Partie contractante accorde aux investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement au moins égal au traitement accordé aux investissements effectués par ses propres investisseurs ou les investisseurs d'un quelconque pays tiers, selon le traitement le plus favorable.

4. Les dispositions du présent Accord ne sauraient être interprétées comme obligeant une Partie contractante à admettre les investisseurs de l'autre Partie contractante aux avantages de tout traitement, préférence ou privilège accordé aux investisseurs d'un quelconque pays tiers sur la base :

a) de toute forme existante ou future d'union douanière, marché commun, zone de libre échange, autre forme de coopération économique régionale ou organisation internationale similaire à laquelle l'une ou l'autre Partie contractante appartient ou peut adhérer;

b) de tout accord existant ou futur destiné à éviter la double imposition ou tout autre arrangement ayant trait à la fiscalité.

Article 4. Expropriation

1. Nulle Partie contractante ne peut exproprier, nationaliser ou prendre des mesures ayant un effet équivalent (ci-après "expropriation") à l'encontre d'investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante, excepté :

a) si l'expropriation est justifiée par des motifs d'intérêt public et qu'une procédure légale est appliquée;

b) si l'expropriation est pratiquée sans discrimination;

c) si une indemnité rapide, adéquate et effective est accordée.

2. L'indemnité mentionnée au point c) du paragraphe 1 du présent article doit être équivalente à la valeur marchande qu'avait l'investissement exproprié immédiatement avant la date à laquelle l'expropriation a eu lieu ou son imminence a été publiquement connue, à la première date échue, et elle doit être payée sans retard injustifié. L'indemnité doit inclure des intérêts calculés sur la base du taux LIBOR courus à partir de la date de l'expropriation.

3. Les investisseurs dont des actifs sont expropriés ont droit, sans préjudice de leurs droits au titre de l'article 8 du présent Accord, à exiger que l'autorité judiciaire ou une autre autorité compétente et indépendante de la Partie contractante pratiquant l'expropriation examine promptement leur cas afin de déterminer si l'expropriation et toute indemnité connexe obéissent aux principes du présent article et aux lois de la Partie contractante pratiquant l'expropriation.

Article 5. Indemnisation des pertes

1. Les investisseurs d'une Partie contractante qui subissent des pertes sur leurs investissements dans le territoire de l'autre Partie contractante du fait d'une guerre, d'un état d'urgence nationale, d'une insurrection, d'une émeute ou d'autres événements similaires se voient accorder par la seconde Partie contractante le traitement le plus favorable qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un quelconque pays tiers. Toute indemnité en résultant doit être payée sans retard injustifié et doit être librement transférable.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs d'une Partie contractante qui, dans l'une des situations mentionnées audit paragraphe, subissent des pertes dans le territoire de l'autre Partie contractante en conséquence de :

a) la réquisition de tout ou partie de leurs investissements par les forces ou les autorités de cette autre Partie contractante; ou

b) la destruction de tout ou partie de leurs investissements par les forces ou les autorités de cette autre Partie contractante sans que la situation ne l'exige;

doivent se voir accorder une restitution ou une indemnité qui doit en tout cas être rapide, adéquate et effective.

Article 6. Transferts

1. Chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert à destination et au départ de son territoire des paiements relatifs à un investissement, notamment, mais non exclusivement :

a) le capital de départ et tout capital additionnel aux fins de l'entretien ou de l'extension de l'investissement;

b) le rendement;

c) le produit de la liquidation de tout ou partie de l'investissement;

d) les sommes destinées à l'amortissement des prêts relatifs à l'investissement;

e) les indemnités prévues aux articles 4 et 5;

f) les gains du personnel engagé de l'étranger en rapport avec un investissement dans son territoire;

g) les paiements résultant du règlement d'un différend relatif à l'investissement.

2. Les transferts sont effectués dans la devise convertible dans laquelle l'investissement initial a été effectué ou dans toute autre devise si elle est acceptée par l'investisseur, au taux de change en vigueur sur le marché à la date du transfert, et ils sont exécutés sans retard injustifié.

3. Les Parties contractantes accordent aux transferts prévus aux paragraphes 1 et 2 du présent article un traitement au moins égal au traitement accordé aux transferts se rapportant à des investissements effectués par des investisseurs d'un quelconque pays tiers.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, chaque Partie contractante peut maintenir une application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de mesures relatives à la fiscalité, à la protection des droits de créanciers ou au respect d'autres lois et règlements.

Article 7. Subrogation

1. Si une Partie contractante ou l'entité qu'elle a désignée effectue un paiement à titre d'indemnisation ou en vertu d'une garantie ou d'une police d'assurance en rapport avec un investissement effectué dans le territoire de l'autre Partie contractante (ci-après dénommée la "seconde Partie contractante"), la seconde Partie contractante reconnaît :

a) le transfert à la première Partie contractante, en vertu de la législation ou d'une transaction juridique, de l'ensemble des droits, obligations ou titres de la partie indemnisée; et

b) le droit de la première Partie contractante à exercer lesdits droits et obligations et à appliquer lesdits titres par subrogation dans la même mesure que la partie indemnisée.

Article 8. Règlement des différends entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante

1. Tout différend entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante concernant un investissement du second dans le territoire de la première est réglé autant que possible à l'amiable. En cas de différend, l'investisseur doit le notifier par écrit, accompagné de renseignements détaillés, à la Partie contractante dans le territoire de laquelle l'investissement a été effectué.

2. Si le différend ne peut être réglé à l'amiable dans les six mois qui suivent la date de la notification écrite prévue au paragraphe 1, le différend peut être soumis, à la demande de l'une ou l'autre partie et à la discrétion de l'investisseur :

- au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) créé en vertu de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington DC le 18 mars 1965, aux fins de conciliation ou d'arbitrage conformément au Règlement de procédure relatif aux instances d'arbitrage du CIRDI si les deux Parties contractantes ont adhéré à la Convention; ou

- à un tribunal arbitral ad hoc constitué conformément aux termes du Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI). Les parties au différend peuvent convenir par écrit de modifier ledit Règlement.

3. La sentence arbitrale est sans appel et oblige les deux parties au différend. Chaque Partie contractante applique toute sentence sans délai et assure l'application effective de toute sentence dans son territoire.

4. Nulle Partie contractante ne peut invoquer comme exception le fait que l'investisseur a reçu ou va recevoir, en application d'une indemnisation, d'une garantie ou d'une police d'assurance, une indemnité ou autre compensation pour tout ou partie des dommages en jeu.

Article 9. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Tout différend entre les Parties contractantes en rapport avec l'interprétation ou l'application du présent Accord est résolu autant que possible par la voie diplomatique.

2. Si les Parties contractantes ne peuvent parvenir à un accord dans les six mois qui suivent l'apparition du différend entre elles, le différend est soumis à un tribunal arbitral à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante.

3. Ledit tribunal arbitral est constitué pour chaque cas de la façon suivante : dans les deux mois qui suivent la date à laquelle une Partie contractante reçoit une demande d'arbitrage de l'autre Partie contractante, chaque Partie contractante désigne un arbitre. Dans un délai supplémentaire de deux mois, les deux arbitres sélectionnent conjointement un troisième arbitre qui est un ressortissant d'un pays tiers. Le troisième arbitre, après approbation par les deux Parties contractantes, est désigné en tant que Président du tribunal arbitral.

4. Si le tribunal arbitral n'est pas constitué dans les délais prévus au paragraphe 3 du présent article, l'une ou l'autre Partie contractante peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président est un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante, ou s'il est autrement empêché, le Vice-président est invité à procéder aux désignations nécessaires. Si le Vice-président est un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante, ou s'il est également empêché, le doyen des juges de la Cour internationale de justice qui n'est un ressortissant d'aucune Partie contractante est invité à procéder aux nominations voulues.

5. Le tribunal arbitral arrête son propre règlement sous réserve des dispositions du présent Accord et du droit international. Le tribunal arbitral se prononce à la majorité simple des voix. Sa décision est sans appel et oblige chaque Partie contractante.

6. Chaque Partie contractante prend en charge les frais de l'arbitre qu'elle a nommé et les coûts de sa représentation à l'arbitrage. Les frais du Président et les autres coûts sont pris en charge à parts égales par les Parties contractantes. Le tribunal arbitral peut toutefois décider que l'une des deux Parties contractantes doit prendre en charge une plus grande proportion des frais et cette répartition oblige les deux Parties contractantes.

Article 10. Dispositions plus favorables

Si la législation nationale de l'une ou l'autre Partie contractante ou les obligations de droit international, qui existent actuellement ou qui pourront être établies par la suite, octroient aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ledit traitement l'emporte.

Article 11. Consultations

À la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, l'autre Partie contractante consent promptement à la tenue de consultations sur l'interprétation ou l'application du présent Accord.

Article 12. Application de l'Accord

1. Le présent Accord s'applique aux investissements effectués dans le territoire de l'une des Parties contractantes conformément à ses lois et règlements par des investisseurs de l'autre Partie contractante aussi bien avant qu'après l'entrée en vigueur du présent Accord, mais il ne s'applique pas à un quelconque différend concernant un investissement qui s'est élevé ou aurait pu s'élever ou à un quelconque titre qui a été réglé avant son entrée en vigueur.

2. Le présent Accord ne s'applique pas non plus aux questions concernant l'acquisition, l'utilisation, l'exploitation ou la cession de terrains, lesquelles sont régies par les lois et règlements en vigueur dans chaque Partie contractante.

Article 13. Amendements

Au moment de l'entrée en vigueur du présent Accord ou à tout moment ultérieur, les dispositions du présent Accord peuvent être modifiées de toute manière susceptible d'être convenue par écrit entre les Parties contractantes. Ces amendements entrent en vigueur à la date à laquelle les Parties contractantes se sont notifié réciproquement l'accomplissement de toutes leurs procédures internes respectives relatives à leur entrée en vigueur.

Article 14. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Le présent Accord entrera en vigueur à la date à laquelle les Parties contractantes se seront notifié réciproquement par écrit l'accomplissement de toutes leurs procédures juridiques internes respectives relatives à son entrée en vigueur.

2. Le présent Accord restera en vigueur pendant une période de quinze (15) ans. Il demeurera en vigueur par la suite jusqu'à l'expiration de douze (12) mois après la date à laquelle l'une ou l'autre Partie contractante l'a dénoncé par une notification écrite adressée à l'autre Partie contractante.

3. S'agissant des investissements effectués avant la date de l'expiration effective du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 12 continueront de déployer leurs effets pendant une période supplémentaire de dix (10) ans à compter de cette date.

Fait à Amman le 13 octobre 2002 en deux exemplaires originaux établis chacun en langues lituanienne, arabe et anglaise, chaque texte étant également authentique. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Lituanie :

Pour le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie :
SALAHEDDIN AL-BASHIR